جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة داخلية رقم (٩٠٢)

استراتيجية التنمية الزراعية في المرحلة القادمة

اعداد

استاذ دكتور سعد طه علام

مستشار ومدير مركز التخطيط الزراعي

معهد التخطيط القومي

ابريل ١٩٩٣

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاستراتيجية هى عباره عن تصور المجتمع لما يرغب فى تحقيقه ، أو أن يحصل عليه خلال فتره زمنيه طويله (٢٥ ـ ٣٥ سنه)، وهى عباره عن خطوط عامه، أهداف شامله، تحقق وضع أقتصادى وأجتماعى وسياسى وثقافى مرغوب ومستهدف من المجتمع ، على أن يشمل هذا الوضع ـ ضمن ما يشمل ـ تحقيق كافة أوجه الأمن للمجتمع خاصه اذا كان هناك من العوامل الخارجية ما قد يزعزع هذا الأمن .

واستراتيجية القطاع تعد جزء من الاستراتيجية العامه للدولة، كذلك استراتيجية السلعه أو النشاط تعد جزء من استراتيجية القطاع.

وعلى ذلك فأستراتيجية القطاع الزراعى جزء من الاستراتيجية العامه للدولة لابد أن تتناسق وتتوائم معها وتشتق منها.

* أسس وضع استراتيجية القطاع

تحدد الأهداف الأستراتيجية بناء على عدد من العوامل والعناصر ـ التى تساهم فى اختيار وتحديد هذه الأهداف ومن هذه العناصر ما يلى : ـ

١ ـ أمكانيات وموارد المجتمع .

٢ ـ ما تم تحقيقه خلال الفترات السابقة (جدول ١) .

٣ ـ التقدم العلمى وامكانية الأستفادة منه فى الأنشطة والقطاعات المختلفة.

٤ ـ الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية وتصورات القياده السياسية ـ ورأى مختلف القوى السياسية فى المجتمع .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفى ضوء هذه العوامل يتم صياغة الأهداف الاستراتيجية العامه للمجتمع، والتى تشتق منها الأهداف القطاعية، ثم الأهداف على مستوى الأنشطة.

ومن الممكن صياغة استراتيجية القطاع الزراعى خلال الفتره القادمه ، فى ضوء الأستراتيجية العامه للدوله على النحو التالى :

أولاً : زيادة الانتاجية والأنتاج من مختلف السلع الزراعية، بما يؤدى الى زيادة معدل الاكتفاء الذاتى خاصه من محاصيل الحبوب - وفى مقدمتها القمح - ، والسكر - والزيوت .

ثانيا: زيادة التوسع الأفقى عن طريق تشجيع القطاع الخاص، وتمليك الاراضى الجديده للشباب .

ثالثا: التحرير الكامل للقطاع الزراعى، وتوقف تدخل الدولة فيه، مع تعديل أدوار ومهام كافة المؤسسات والهيئات الزراعية بما يلائم التحرر.

رابعا: تحويل القطاع الزراعى الى قطاع زراعى صناعى، عن طريق التوسع فى نشر الصناعات الصغيره (لإتاحة فرص عمل - والتخلص من البطاله - وزيادة الدخل - وزيادة القيمة المضافه).

خامسا : نشر الزراعات التصديرية وتطوير وتنمية الصادرات الزراعية.

وفى ضوء أستراتيجية القطاع الزراعى يتم إعداد اطار لتنمية القطاع، يقوم على عدد من الأسس والركائز، ويفصل هذا الأطار فى صوره خطط تأشيرية ذات أهداف محدده ، وقد يتضمن خطة واحده أو أكثر من خطه، كما أن هذا الاطار التنموى يتضمن أساليب وأمكانيات تنفيذ تلك الخطط .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (١) - بعض مؤشرات تنمية القطاع الزراعى
خـلال الثمـانينات و١٩٩٠

المؤشـر	الثمانينات	١٩٩٠
معدل النمو فى الـزراعة	٦ر٢٪	٢ر٣٪
قيمة الناتج المحلى الزراعى	٨ر٤ مليار جنيه	٥ر١٣ مليار جنيه
نسبة قيمة الناتج المحلـى الزراعى الى الناتج المحلـى من القطاعات السلعية	٧ر٢٥٪	٢٨٪
قيمة الصادرات الزراعية	٣٦٤ مليون جنيه	١٨١٤ (مليون جنيه عـام ١٩٨٩)
المساحة الارضية الزراعية	٨٨ر٥ مليون فدان	٧ر٤ مليون فدان
المساحه المحصولية	٩٨ر١١ مليون فدان	١٤ر٠١ مليون فدان
مساحة الفاكهه	٣٩٤ ألف فدان	٦٤٦ ألف فدان

المصدر :

وزارة الزراعة - ندوه " استراتيجية التنمية الزراعية " - فبراير ١٩٩٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اطار التنمية الزراعية :-

تتم التنمية فى ضوء الاستراتيجية العامه للمجتمع والقطاع ، والاستراتيجية أطول مدى من مدى التنمية استراتيجية ٢٥ عام - ٣٥ عام) والتنمية خلال عقدين أو ثلاث خطط ، أو خطتان خمسيتان .

التنمية الزراعية :

التنمية الزراعية هى أساس التنمية الأقتصادية . لماذا ؟

لأن كل الدول التى حققت تنمية اقتصادية بدأت بالتنمية الزراعية، بمعنى تكوين فائض فى القطاع الزراعى ، ثم تأسيس النمو الصناعى على ذلك .

وكل الدول المتقدمة صناعيا اليوم، الزراعة فيها على درجة من التقدم لاتقل عن تقدمها الصناعى.

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف التنمية الزراعية بأنها " الاستغلال الأمثل لعوامل الانتاج الزراعى ، بمستوى فنى مرتفع يحقق زياده فى إنتاجية عوامل الأنتاج الزراعى، بما يؤدى الى زيادة الدخل الزراعى الفردى والقومى ".

ومن ثم يمكن التعرف على مؤشرات التنمية الزراعية فى الآتى :

- أستغلال أمثل لعوامل الأنتاج الزراعى المتاحه وزيادتها.
- مستوى تكنولوجى زراعى متقدم.
- أنتاجية زراعية مرتفعة.
- دخل مرتفع للسكان الزراعيين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقـومات وركائـز التنمـية الزراعية

والتنمية فى القطاع الزراعى ترتبط وتتأثر بالتنمية فى القطاعات الأخـرى، كما تدعم تنمية القطاعات الأخرى. ذلك - كما هو معرف - نظراً للتشابـك القطاعى .

حيث تتأثر تنمية القطاع الزراعى بما هو متاح فى المجتمع من بنيـه أساسية ، ومن مستوى علمى وتكنولوجى ، ومن قوى عامله مدربه، وغير ذلك مـن مقومات للتنمية ، والتى قد يكون تكوينها الأساسى خارج القطاع الزراعى كذلك مسئولية توفيرها.

ومن هذه الركائز التنموية للقطاع الزراعى ما يلى : -

١ - وجود أسس وأساليب جديده للأنتاج ؛

إن تطوير أسلوب الأنتاج يؤدى الى زيادة الأنتاجية وهى الهدف النهائـى لعملية التنمية الزراعية . وعند محدودية الرقعة الأرضية يصبح المجال المتبقـى لإحداث التنمية هو تطوير أساليب الأنتاج . وهذا التطوير يتضمن أسلوب وطريقة الزراعة، طرق الرى ، أنواع البذور، والأسمده ، والمبيدات ، أساليب الخدمـة، وطرق جمع المحصول، مستوى الميكنه الزراعية المستخدم.

كل هذه النواحى تتأثر بالحديث فى مجالها ومن ثم تؤدى ولاشك الى زيادة صافى الأنتاج بما يحقق التنمية الزراعية.

نفس القول فى مجال الأنتاج الحيوانى وأنتاج الدواجن والاسماك . وزيـادة صافى الأنتاج هنا تعنى ؛ أما زيادة الأنتاج مع بقاء مستوى التكاليف أو خفـض التكاليف ، أو تقليل الفاقد .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢ - إنشاء شبكات الطرق وأتاحة وسائل النقل : حيث يؤدى ذلك الى ربط الزراعة بالأسواق ، وتحولها من الزراعة للأستهلاك العائلى أو المكانى الى الأنتاج للتسويق والأسواق.

كما أن وسائل النقل وتكلفتها تؤدى الى حصول الزراع عن نسبه أكبر من أسعار المستهلكين ، وزيادة المنافسة بزياده العرض مما يعود بالنفع على المنتجين والمستهلكين للسلع والمنتجات الزراعية .

٣ - أتاحة الأمكانيات التمويلية اللآزمة للقطاع الزراعى، حيث تتضمن تلك المتطلبات مستلزمات الأنتاج من أسمده وبذور ومبيدات ، والمعدات والألات ، بالأضافة الى التمويل النقدى للعمليات الزراعية.

هذا بالأضاف الى التمويل اللآزم لعمليات الأستصلاح والاستزراع - التوسع الأفقى - ، وأدخال التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة.

وتشمل مصادر التمويل فى الزراعة المصادر الخاصه سواء الزراع أنفسهم أو مايتحصلون عليه من مصادر خاصه أخرى، والمصادر العامه وفى مقدمتها البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى .

وفى الدول النامية - يعد التمويل من العناصر الأساسية فى تنمية وتطوير قطاع الزراعة فى تلك الدول - ذلك نظراً لما يتصف به قطاع الزراعة من تخلف ومن قصور موارد التمويل الفردية لدى الزراع .

وقد كان للبنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى - بنك التسليف الزراعى سابقاً - الدور الرئيسى فى تمويل قطاع الزراعة خلال المرحلة السابقة ، ذلك من خلال ما قدمه من قروض عينية ونقديه للزراع . والذى وصل حجم تمويله لقطاع الزراعة عام ١٩٩٠ الى نحو ١ر٧ مليار جنيه سنوياً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفى المرحله المقبله وبتحرير الأقتصاد القومى لابد من البحث عن المصادر التمويلية التى تتلائم مع المرحلهالجديده، ولعل فى مقدمة تلك المصادر هى الأمكانيات التعاونية ودور القطاع التعاونى فى تمويل الزراع .

٤ - توفير امكانيات التسويق ، وتطوير الأساليب والخدمات التسويقية :

يعمل التسويق على توفير السلعه للمستهلك بالشكل المناسب وفى المكان والزمان المناسبين ، كما أن السياسات والنظم التسويقية تلعب دوراً بارزاً فى تحديد أسعار السلع ومن ثم التركيب المحصولى، ولاسيما فى مرحلة التحرير الأقتصادى لقطاع الزراعة. حيث سيصبح السعر - وصافى العائد المترتب عليه - هو الموجه الأساسى للأنتاج الزراعى بعد رفع كافة القيود المحدده للأنتاج الزراعى .

ومن ثم يعد التسويق - السياسة التسويقية الداخلية والخارجية - جزء من السياسة الزراعية على مستوى قطاع الزراعة ، وجزء من السياسة الاقتصادية على المستوى القومى .

وعلى ذلك فأنه يمكن القول بأن للتسويق دوره فى تخصيص[1] الموارد - أى التركيب المحصولى - ، وله دوره فى تحديد أسعار السلع مع تنظيم أنسياب العرض، كما ان له دوره فى الحد من الفاقد من السلع فى مختلف المراحل التسويقية ، وله كذلك دوره فى التجاره الخارجية .

وحيث تعانى الدول النامية - ومن ضمنها مصر - من ضعف الأمكانيات التسويقية ، وتخلف أساليب التسويق، وقلة وتدنى الخدمات التسويقية، وكذلك

(١) معهد التخطيط القومى - " السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية " قضايا التخطيط والتنمية - رقم (٤٠) - يونيو ١٩٨٨ - ص ٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المنظمات التسويقية . مما يستلزم العمل على تطويرها، حتى يقوم التسويق بوظائفه السابق الاشاره اليها، وتشمل التطوير النواحى التالية : -

- وجود تنظيم لتسويق السلع الزراعية - خاص أو تعاونى - ملحق به بنك لتمويل الانشطة التسويقية ، كذلك مركز لجمع ونشر المعلومات السوقيه الخاصه بالسوق المحلى والخارجى .
- التوسع فى التنظيمات التسويقية كالجمعيات التعاونية والاتحادات .
- تنظيم الأسواق ، وقيام الدولة بدورها الأساسى فى الاشراف والرقابة على الأسواق والذى انعدم تماماً فى السنوات الأخيره .
- تولى الجهات المعنيه تحديد المعايير والمواصفات فى السلع الزراعية سواء للأستهلاك المحلى أو للتصدير ومراقبة الالتزام بتلك المواصفات .

٥ - تنمية وتطوير الصادرات الزراعية :

حيث تعد الصادرات الزراعية هى الامكانية التصديرية الأساسية للدول الناميه ، وهى المورد الأساسى لتغطية احتياجات تلك الدول من العملات الأجنبية لتمويل التنمية بها، فلابد حتى تتحقق معدلات التنمية المستهدفة من العمل على زيادة وتطوير الصادرات من السلع الزراعية .

وفى مصر ، هناك امكانية كبيره لتنمية الصادرات الزراعية [(١)] من السلع التقليدية وغير التقليدية بصفه خاصه . وتتأتى هذه الأمكانية بتنمية الأنتاج الزراعى كماً ونوعاً ، وترشيد الأستهلاك من السلع الزراعية لزيادة الفائض التصديرى ، كذلك التنسيق والحد من التعارض والتضارب

---

(١) معهد التخطيط القومى - " سياسات وامكانيات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية " - قضايا التخطيط والتنمية - رقم (٢٧) - نوفمبر ١٩٨٥ - ص ٢٨٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بين مختلف الجهات والأجهزه المشاركه فى عمليات التصدير ، مع العمـــل على رفع كفاءه التسويق الخارجى للصادرات المصرية، وأتاحة الفرص كامله أمام القطاع الخاص ليقوم بالدور الرئيسى فى تصدير السلع الزراعية وخاصه غير التقليدية ، مع وضع التشريعات التىتمنع الاحتكار ،وتنظيم الســـوق لصالح المنتج والمستهلك والمصدر، وتطوير قوانين الغرف التجارية والصناعية على النحو الذى يحقق المساهمة الفعالة لهذه الغرف فى نشاط التصدير.

وهنا يجدر الاشاره الى انه لابد من قيام زراعات تصديرية، مخـــصص أنتاجها للتصدير يتوائم مع احتياجات الأسواق الخارجية من حيث النوعيـــة وموعد الأنتاج ، وذلك يستلزم تبديل مفهوم تصدير الفائض الى مفهوم الزراعة للتصدير.

٦ - القوى العاملة الزراعية والتعليم الزراعـــى :

التنمية أساساً بالأنسان وللأنســـان، ولاتقوم التنمية الشامله ولاتنجـــح ألا اذا وجد الأفراد القادرون على قيادة وتوجيه وتحقيق التنمية .

وثمه شعور متزايد بوجود اختلال فى هياكل العماله بحيث أصبحـــت العماله وانتاجيتها مشكلة تعانى منها جهات الانتاج والمواطن على حد سواء، ويرجع الاختلال فى هيكل العماله فى جانب أساسى منه الى انخفاض مستوى القوى العامله، وعدم ملائمتها لأنماط التكنولوجيا الزراعية المتطوره مما يعيق عملية التنمية الزراعيـــة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا النقص والقصور فى كفاءه العنصر البشرى يرجع بصفه أساسية لتخلف وانفصال أساليب التعليم عن احتياجات المجتمع الحقيقية، كذلك غياب التدريب وعدم كفاية مخصصاته وطاقته على استيعاب هذه الأعداد من العماله ومن ثم تدخل سوق العمل قوى عامله غير مدربه .

فلكى تقوم تنمية شامله وبمعدلات مرضيه، لابد من إعداد كوادر بشرية ملائمة لأحتياجات القطاعات الاقتصادية بالمجتمع من حيث النوعيات ومستوى الكفاءه والتدريب والتعليم.

ونؤكد ان التنمية لن تحقق معدلاتها المطلوبة - أو المستهدفة - الا اذا تم إعداد الكادر البشرى الاعداد المناسب والملائم لأدارة وتحقيق التنمية فى المجتمع.

وهنا الدور الثالث للتعاون الزراعى وهو اعداد الكوادر الفنية الزراعية الملائمة للعمل الزراعى، حيث لابد ان يمارس التعاون دوره فى التدريب الزراعى ، كالتدريب على أعمال زراعات النخيل، والميكنه، والصناعات الزراعة، ودوده الحرير، والأنتاج الحيوانى.

٧ - الدور التوجيهى والأرشادى والتأشيرى للاجهزة الزراعية :

بتحرير الاقتصاد القومى - ومن ثم قطاع الزراعة - يتضائل الدور التدخلى للأجهزة الزراعية - وزارة الزراعة ومؤسساتها - فى القطاع الزراعى وأدارة شئونه ، ليتم ذلك عن طريق المؤشرات الاقتصادية المختلفة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبالتالى فيجب على تلك الأجهزة والمؤسسات أن تبحث لنفسها عن دور يلائم المرحله الجديده - وبمعنى آخر أن تطور نفسها لتأدية الدور الذى يتلائم مع مرحلة التحرر الأقتصادى .

ومن ثم فأن الدور التدخلى التحكمى الألزامى للأجهزه والمؤسسات الزراعية الحكومية سيتوقف ، ليحل محله دور توجيهى أرشادى تأشيرى. وهذا الدور الجديد يتوقف نجاحه على الأدوات والأساليب المستخدمة في ذلك ، كذلك على كفاءه الكوادر التى ستؤديه .

وهنا يلزم التنويه أنه يجب إعداد كادر بشرى زراعى جديد ومؤهل ليؤدى هذا الدور الجديد حتى تستطيع أن تؤدى تلك الهيئات والمؤسسات المستهدف منها فى تنمية القطاع الزراعى. ويجب الاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأخرى فى هذا الصدد، كما أن الأجهزة الحالية لاتستطيع أن تؤدى الدور المطلوب فى المرحلة الجديده بدون إعداد مسبق، ومفهوم جديد، وأداره جديده.

٨ - الدور الرقابى للدولة لحماية المنتج والمستهلك :

حتى تتحقق التنمية وتشارك فيها وتستفيد منها كافة فئات المجتمع بأقتناع وايجابية فلابد أن تؤدى الدولة وظيفتها الأساسية وهى الرقابة على كافة الأنشطة بالمجتمع.

وتعنى الرقابة التأكيد على الالتزام وتنفيذ القوانين المنظمة للأنشطة الأقتصادية، ذلك يؤدى الى حماية كل من المنتجين والمستهلكين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والدور الرقابى للدولة يعنى - ضمن ما يعنى - مراقبة الدولة لنوعية مستلزمات الأنتاج وملائمتها وصلاحيتها (الأسمدة ، المبيدات)، وكذلك مراقبة الدولة لشروط صلاحية السلعة للاستهلاك ، مراقبة التلوث ، مراقبة شروط الأنتاج ومواصفات السلع المنتجه . فوجود القوانين فقط لايكفى وانما الأهم هو مراقبة التنفيذ والحزم فى تطبيق القانون .

إن الدور الرقابى الجاد للدولة يشجع ويطمئن المستثمرين والمنتجين، كما أنه يحافظ على سلامة المستهلكين، وعلى سمعة الدولة بالنسبة للصادرات فى الأسواق العالمية . ومن ثم فأن تصميم الدولة ونجاحها فى تأدية هذا الدور يؤدى الى تحقيق معدلات تنمية أعلى وأسرع .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أمكانية ومتطلبات تحقيق الاستراتيجية الزراعية

أولا : الاستراتيجية الزراعية فى مجال زيادة الأنتاجية والأنتاج عن طريق تنمية الموارد والحفاظ عليها وزيادتها بما يؤدى الى زيادة الاكتفاء الذاتى خاصة بالنسبة للقمح، السكر، والزيوت : -

إن ما سبق الاشاره اليه من أهداف الاستراتيجية الزراعية، ومايندرج تحت أى منها من أهداف فرعية وثانوية يتطلب التعرف على الوسائل ووضع السياسات التى تتناسب وتحقيق هذه الأهداف، مع تناسق هذه الأساليب والسياسات مع بعضها البعض.

ويعد العمل على رفع إنتاجية الأرض الزراعية هو المسار الأسرع لتحقيق الأهداف المشار إليها ، إن افتراض زيادة الانتاجية بمعدل ٢٪ سنوياً بالأراضى المستغله حاليا يعادل قرابة أنتاج ١٢٠ ألف فدان سنوياً، وهذا قد يستلزم تكلفة أكبر ووقت أطول لو تم تحقيقه خلال سياسة التوسع الأفقى، وفى نفس الوقت لايغنى عن التوسع الأفقى للمدى الطويل، ومن الممكن ان يتم ذلك عن طريق : -

- أستنباط ونشر زراعة الأصناف المرتفعة الأنتاجية من المحاصيل الزراعية ، وخاصه فى الحبوب كالقمح والأرز والذره ، وقصب السكر.
- تحسين التربة الزراعية، ونظم الصرف ، وتعميم نظام الصرف المغطى.
- قيام الأرشاد الزراعى بدور أكثر فاعلية فى نقل نتائج البحوث الزراعية الى الزراع خاصه فيما يتعلق بتكنولوجيا الأنتاج والمعدلات المثلى للأسمده ونوعيات المبيدات الأكثر ملائمة وطرق الزراعة الحديثة . مما يستلزم تدعيم أجهزة الأرشاد وتوفير الامكانيات له .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الأهتمام بالتركيب المحصولى ونظام الدوره، وتركيز زراعة الخضر والفاكهه والمراعى والأنتاج الحيوانى فى الأراضى الجديده، والحبوب وقصب السكر تركيزها فى الاراضى القديمة كذلك القطن .

وبصفه عامه يمكن تلخيص العوامل المتحكمة فى التركيب المحصولى فى الآتى :

١ - نوعية التربه والمناخ، وكمية مياه الرى المتاحه،

٢ - مدى الحاجة للبرسيم المستديم.

٣ - المحاصيل مرتفعة العائد كالخضر والفاكهة.

٤ - محاصيل الاستهلاك الذاتى.

٥ - التدخل الحكومى فى فرض وحظر نوعيات معينه من المحاصيل، وسوف يتوقف هذا التدخل - ليحل محله : -

٦ - الأربحية النسبية للمحاصيل وفقاً لأسعارها السوقية وتكاليف أنتاجها.

ونرى أنه من الضرورى أن تدخل العوامل التالية فى الأعتبار عند وضع سياسة التركيب المحصولى ومؤشراتها كمايلي :-

١ - التوسع فى مساحات الحبوب والقطن وقصب السكر فى الأراضى القديمة.

٢ - أعطاء أولوية للمحاصيل غير التقليدية (الطبية والعطرية) فى الأراضى الجديده وذلك لزيادة الطلب التصديرى عليها.

٣ - اعطاء أولوية تالية - فى الأراضى الجديده - لمحاصيل الخضر والفاكهة - وهى المستهدف تقليص مساحاتها داخل الوادى ليحل محلها القمح .

٤ - التوسع فى محاصيل الأعلاف فى الأراضى الجديده - وتقليص مساحة البرسيم فى الأراضى القديمة، ليحل محله القمح أيضاً .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٥ - كذلك تشجيع المحاصيل الزيتية - سمسم ، فول سودانى، عباد الشمس، فول صويا .. فى الأراضى الجديده.

كل ذلك بهدف زيادة معدل الأكتفاء الذاتي من السلع الزراعيـــة الرئيسية وذلك على النحو الآتي :-

إمكانية زيادة الاكتفاء الذاتى من القمـــح :

وفقا للبيانات المعلنه يبلغ حجم أنتاج القمح نحو ٣ر٦ مليون طن سنويـــا، يغطى نحو ٢٩٪ من الاحتياجات المحلية . مما يمثل ضروره ملحة أقتصاديا وسياسياً لزيادة مستوى الاكتفاء الذاتى من هذه السلعة الأستراتيجيـــة.

وتتعدد العوامل المسببه للفجوه القمحية، فمنها زيادة متوسط الاســـتهـلاك الفردى، وزيادة الفاقد، وناقص مساحة القمح لأنخفاض عائد فدان القمح ، وتخلف أساليب انتاج القمح وتداوله.

ولكن فى مقدمة تلك العوامل هو تدنى إنتاجية الفدان من القمح، حيث لم يتجاوز انتاجية الفدان نحو ٨ر٧ أردب حتى عام ١٩٧٢/٧١، ولم تصل لنحـــــو ١٠ أرادب حتى عام ١٩٨٢/٨١، ثم وصلت لنحو ١٠ر٣ أردب عام ١٩٨٤/٨٣. وفى ذات السنه كان متوسط انتاجية الفدان نحو ٢٠ر٤٤، ٢١ر٨٤، ٢١ر٢٩ أردب فى كل من ايرلندا، هولندا، وبريطانيا على الترتيب . مما يعنى أن المجال مازال رحبـــا أمام زيادة مؤكده وممكنه فى انتاجية القمح فى البلاد تصل الى ضعف ما هى عليه.

هذا وقد بلغت الانتاجية الآن الى نحو ١٤ أردب للفدان - وذلك وفقاً لبيانات وزارة الزراعة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهناك عدة مقترحات وامكانيات تمت دراستها (١) لزيادة أنتاج القمح في مصر أوضحت امكانية . .

— التوسع فى زراعة القمح فى الأراضى المستصلحة، ومن المفترض أنه بالأمكان زراعة مساحة تتراوح بين ٤٤٢ ألف فدان، ٥٠٠ ألف فدان تعطى نحو ١ر٤ - ٥ر٥ مليون أردب (أي نحو ٦٠٠ ألف طن) .

وهذه المساحة من المفترض ان تتم على مرحلتين خلال خطة خمسية، وكان من المفترض البدء بها خلال الخطة المنتهية عام ١٩٩٢.

— بأحلال الاقطان قصيرة التيله مبكره النضج وفيره المحصول، محل الأقطان المصرية طويلة وسط وقصيره التيله، يمكن إدخال مساحات اضافية فى زراعة القمح .

وفى ضوء فروض معينه (٢) يمكن تحرير نحو ٣٨٠ ألف فدان من زراعة القطن لتدخل فى زراعة مختلف المحاصيل ومن ضمنها القمح. ولأتمام ذلك يلزم عدة سنوات بحيث يتم فى العام الأول أحلال الاقطان قصيرة التيله فى مساحة ١٢٠ ألف فدان بمصر العليا وزراعة القطن المصرى فى ٧٠٤ ألف فدان بالوجه البحرى، وزراعة ٥٠ ألف فدان خارج الوادى بالأقطان القصيره التيله . وفى العام الثانى تستمر زراعة ٧٠٤ ألف فدان بالقطن المصرى فى الوجه البحرى، وتزرع ٥٠ ألف فدان بالاقطان قصيرة التيله

---

(١) معهد التخطيط القومى - " مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح " - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - رقم (٣٤) - ١٩٨٦.

(٢) راجع المصدر السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فى مصر العليا، ١٠٠ ألف فدان فى الأراضى الجديده خارج الـــــوادى. وفى العام الثالث تزرع أيضاً ٧٠٤ ألف فدان بالأقطان المصريـــــة فى الوجه البحرى، وتلغى زراعة القطن بمصر العليا ويزرع ١٥٠ ألف فـــدان خارج الوادى بالأقطان قصيره التيله. وفى العام الرابع تنخفض رقعـــة الأقطان المصرية فى وجه بحرى الى نحو ٦٠٠ ألف فدان بحيث تـــزرع بالأقطان طويلة التيله وطويل وسط التيله، ويزرع ١٧٥ - ٢٠٠ ألـــــف فدان بالأقطان قصيره التيله خارج الوادى .

ويزداد أنتاج محاصيل كل من البرسيم المستديم، القمح، الـــــذره الشامية، العدس ، والسمسم، وفول الصويا.
وبالنسبة للقمح على وجه الخصوص فسيزداد الأنتاج بنحو ١٤٤، ٢١٩، ٢١٩، ٢١٥ ألف طن للسنوات الأربع على الترتيب .

— تعميم زراعة الأصناف مرتفعة الانتاجية فى كل أقليم وفقاً للجـــــداره الأنتاجية، وحيث يزرع بالبلاد ثمانية أصناف من القمح هى : جيزه(١٥٥)، جيزه (١٥٦)، جيزه(١٥٧) ، سخا (٨)، سخا(٦)، سخا(٦٩)، بلـــــدى ، استورك .

وقد تباينت أنتاجية كل صنف من محافظة لأخرى - فإذا أمكـــــن الاستفادة من الميزه النسبية لأنتاج القمح فى مختلف المحافظات بحيـــث يمكن تعميم الأصناف ذات الأنتاجية المرتفعة فى المحافظـــــات ذات الميزه النسبية ، لأمكن زيادة أنتاج القمح من الرقعة القمحية الحاليـــة. وبفرض تعميم صنفى سخا (٦٩)، ستورك وهما بمتوسط أنتاجية ١٤ أردب للفدان وربما تصل الى أكثر من ١٥ أردب للفدان .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفى حدود مساحة مزروعة بالقمح تبلغ نحو ١٫٥ مليون فدان فأنه يمكن تحقيق حجم أنتاج يبلغ نحو ٣٫٤ مليون طن قمح سنوياً .

وهذا القدر من الأنتاج يغطى نحو ٤٠٪ من الاستهلاك بمستواه الحالى، ولكن اذ تم العمل على تقليل الفاقد، وترشيد الاستهلاك بألغاء الدعم ، وتطوير صناعة الخبز - وتشجيع دور القطاع الخاص، فأنه من الممكن الوصول الى اكتفاء ذاتي يقدر بنحو ٧٠٪ .

أمكانية زيادة الأكتفاء الذاتى من السكر :

تبلغ مساحة قصب السكر نحو ٢٥٠ ألف فدان سنوياً ، وبنجر السكر نحو ٤٠ ألف فدان . تعطى نحو ٨ ملايين طن قصب ، ونحو ٦٥٠ ألف طن بنجر . تنتج نحو ٨٥٠ ألف طن سكر قصب ، ونحو ٩٢ ألف طن سكر بنجر.

وفى حين يبلغ اجمالى أنتاج السكر نحو ٩٤٠ ألف طن يبلغ أجمالى الاستهلاك نحو ١٥٥٠ طن، وثم فأن الفجوة تبلغ نحو ٦١٠ ألف طن. وتصبح نسبة الاكتفاء الذاتى نحو ٦٠٪.

ومن ثم فأنه يلزم العمل على زيادة الأنتاج (١) من القصب بالتركيز على التوسع الرأسى ، وحل المشاكل التى تواجه زيادة الأنتاجية ، ونفس الشئ بالنسبة لبنجر السكر مع التوسع فى زراعته فى الاراضى الجديده والعمل على بناء مصانع سكر جديده والتوسع فى طاقة المصانع الحاليه، وتقليل فاقد السكر بالمصانع ، وتنظيم التوافق الزمنى بين أنتاج وتسويق وتصنيع المحاصيل السكرية بما لايسمح ببقاء المحاصيل مده كبيره بعد حصادها بدون تصنيع حتى لاتنخفض نسبة السكر.

(١) معهد التخطيط القومى "امكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من السكر" - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - (٤٧) - ١٩٨٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولذلك يلـزم تحقـ ، ما يلى : -

- المحافظة على المـ حة المـزروعة بقصب السكر فى حدود ٢٥٠ ألف فـدان سنوياً.
- العمل على توريد كل مساحة القصب السابقة للمصانع، وذلك عن طريـق اعادة النظر فى أسعار توريد قصب السكر.
- زيادة انتاجية فدان قصب السكر لنحو ٤٢ طن، بينما تبلغ الانتاجيـة الحالية ٣٨ طن / فدان .
- زيادة مساحة بنجر السكر من نحو ٤٠ ألف فدان الى نحو ١٥٠ ألف فدان.
- أقامـة ثلاث مصانع لبنجر السكر.
- زيادة انتاجية فدان البنجر من نحو ١٦ طن الى ٢٠ طن.
- العمل على خفض معدل استهلاك الفرد الذى وصل لنحو ٣٠ر١ كجم/ سنويا، لنحو ٢٨ر٥ كجم/ سنويا.

وبتحقيق النواحى السابقة المتعلقة بأنتاج كل من قصب السكر، وبنجـر السكر فأنه من المتوقع الوصول الى نسبة اكتفاء ذاتى تقارب ٩٧٪ عام ١٩٩٥ . كما يتضح من جدول (٢)

جدول (٢) - بعض مؤشرات الاكتفاء الذاتى من السكر

المؤشر	الوضع الحالى	المستهدف ١٩٩٥
مساحة قصب السكر	٢٥٠ ألف فدان	٢٥٠ ألف فدان
المساحة الموردة	٢٠٩ر٦ ألف فدان	٢٥٠ ألف فدان
انتاجية فدان القصب	٣٨ طن	٤٢ طن
نسبة السكر	١٠ر٣٪	١٢٪
كمية القصب الموردة	٧٩٤٧ ألف طن	١٠٥٠٠ ألف طن
أنتاج السكر من القصب	٨٣٤ ألف طن	١٢٦٠ ألف طن
مساحة بنجر السكر	٣٩ر١ ألف فدان	١٥٠ ألف فدان
انتاجية الفدان	١٦ طن	٢٠ طن
انتاج السكر من البنجر	٩١ر١ ألف طن	٤٣٠ر٥ ألف طن
اجمالى انتاج السكر	٩٢٦ ألف طن	١٦٩٠ ألف طن
متوسط استهلاك الفرد	٣٠ر١ كجم/سنه	٢٨ر٦ كجم/سنه
عدد السكان	--	٦٠ر٧ مليون نسمه
اجمالى الاستهلاك من السكر	١٥٤٦ ألف طن	١٧٣٦ ألف طن
الفجوه	٥٨٠ ألف طن	٤٦ ألف طن
نسبة الاكتفاء الذاتى	٥٩ر٩٪	٩٧ر٣

المصدر: معهد التخطيط القومى - " مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر "- قضايا التخطيط والتنمية - (٤٧) - ١٩٨٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أمكانية زيادة الاكتفاء الذاتى من الزيوت النباتية :

يحتل محصول بذره القطن مكان الصداره بين مصادر الزيوت الغذائية اذ يمثل انتاجه نحو ٧٦٪ من جملة انتاج البذور الزيتية يلى ذلك فى الأهمية كل من فول الصويا، بذره الكتان، الفول السودانى، عباد الشمس والسمسم، حيث تمثل ما نسبته نحو ١٥٪، ٦ر٢٪، ٦ر٢٪، ٧ر١٪، ٥ر١٪ من جملة انتاج البذور الزيتية لكل على الترتيب، وذلك كمتوسط خلال الفترة ١٩٨٩/٨٠.

وبالنسبة لأنتاج الزيت يأتى زيت بذره القطن فى المقدمة بنحو ٧٤ ألف طن سنويا، يليه كل من زيت فول الصويا، زيت الذره، فزيت عباد الشمس بنحو ١٦، ٥ر٢، ٠٥ر٠ ألف طن لكل على الترتيب وذلك عام ١٩٩٠/٨٩، كما يتضح من جدول (٣).

ومن ثم فأن أجمالى الأنتاج المحلى من الزيوت يقارب ٩٣ ألف طن سنوياً، بينما حجم الاستهلاك يبلغ نحو ٥٠٠ ألف طن، والواردات نحو ٤١٠ ألف طن، وبالتالى فأن معدل الاكتفاء الذاتى يصل لنحو ١٩٪ . كما يتضح من جدول (٤).

ويرجع السبب الاساسى لنقص انتاج الزيوت كنتيجة لتناقص مساحة القطن، وفول الصويا حيث يمثلا نحو ٨٠٪، ١٨٪ من اجمالى زيوت الطعام المنتجه محليا، أما زيت الذره وعباد الشمس فيساهما بنحو ٢٪ فقط من اجمالى انتاج الزيوت .

ومن الضرورى العمل على رفع نسبة الاكتفاء الذاتى من الزيوت وذلك عن طريق :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (٣) ـ الأنتاج المحلى والاستهلاك من الزيـــوت النباتية والمسلى الصناعى ... (ألف طن)

السنه	الأنتاج ألف طن	زيت بذره القطن	زيت صويا	زيت ذره	زيت عباد شمس	الاستهلاك زيت	الاستهلاك مسلى صناعى
١٩٨١/٨٠	١١٢ر٤	٩٣ر٥	١٧ر٨	١ر١	—	٢٩٣	١٤٤
١٩٨٥/٨٤	١٠٣ر٥	٨٠ر٢	٢١ر١	٢ر٢	—	٣٤٨	١٦٨
متوسط الفتره :	—	—	—	—	—	—	—
١٩٨١/٨٠ـ ١٩٨٥/٨٤	١١٣ر٧	٩٠ر٨	٢١ر١	١ر٨	—	٣٣٥	١٥٣
١٩٩٠/٨٩	٧٢ر٧	٥٧ر٣	١١ر٩	٢ر٥	١ر١	٣٩٦	١٤٤
متوسط الفتره :	—	—	—	—	—	—	—
١٩٨٦/٨٥ ـ ١٩٩٠/٨٩	٩٢ر٨	٧٣ر٩	١٦	٢ر٤	٠ر٥	٣٨٩	١٥٦

المصدر : معهد التخطيط القومى " مستقبل انتاج الزيوت فى مصر " قضايا التخطيط والتنمية رقم (٦٥) ـ ١٩٩١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (٤) - الواردات المصرية من الزيوت خلال عام ١٩٨٩

الصنف	كمية (طن)	القيمة (ألف جنيه)
زيت صويا	٣٩٢	٦٧٧
زيت بذره قطن	١١٤٣٨٦	١٢٩٥٧٧
زيت عباد شمس	٢١٧٤٠٤	١٨٨٨٠٧
زيت فول سودانى	ضم لأنواع أخرى	—
زيت سمسم	٤٦٢	٨١٨
زيت ذره	١٧٤١	٣٠١٤
زيت نخيل	٦٢٠٢٢	٥٥٣٠١
زيت كتان	—	—
زيت زيتون	ضم لأنواع أخرى	—
زيت شلجم	٢٤	٥١
زيوت اخرى	١٣٧٨٩	١٩٦٦٩
الجملة	٤١٠٢٢١	٣٩٧٩١٤

المصدر : المصدر السابق .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- التوسع فى زراعة عباد الشمس فى الأراضى الجديده فى مساحة نحو ١٠٠ ألف فدان على الأقل .
- تحميل محصول فول الصويا على محصول الذره الشاميه.
- رفع انتاجية الفدان من المحاصيل الزيتية .
- زيادة نسبة استخلاص الزيت من البذور .
- تقليل الفاقد من الزيت التموينى والذى يتراوح بين ٢٠٪ - ٢٥٪ من كميات البطاقات التموينية.

وبالعمل فى تلك المجالات معاً من الممكن الوصول بالاكتفاء الذاتى من الزيوت من نحو ١٩٪ حاليا الى قرابة أكثر من ٥٠٪ ويعد ذلك هدف على درجة كبيره من الأهمية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا - الاستراتيجية الزراعية فى مجال التوسع الأفقى

أوضحت الدراسات ان هناك امكانية كبيره لزيادة الرقعة الارضية الزراعية، فمن غير المقبول ان تكون المساحة المشغولة والمستغلة من أرض مصر نحو ٧,٤ مليون فدان .

وقد أوضحت الدراسات أن هناك مواقع عديده تبلغ نحو ٨٠ موقعاً بمختلف مناطق الجمهورية يمكن بها استصلاح نحو ٨٠٠ ألف فدان بشرق الدلتا، وحوالى ٦٨٥ ألف فدان بغرب الدلتا ، ومساحة محدوده تبلغ نحو ٦٠ ألف فدان بوسط الدلتا. كما يتضح فى جدول (٥)، كما أن الموارد المائية تكفى لأحتياجات الاستصلاح المشار اليها، كما يتضح من جدول (٦).[1]

ويجب أن يقتصر دور الدولة على تشجيع القطاع الخاص وتحديد أولوية الأراضى للأستصلاح، والمساهمة فى أعمال البنية الأساسية والدراسات التقنية وتحميل ذلك على تكلفة الأرض .

على أن تملك الأرض لشباب الخريجين وغيرهم من الشباب ، وتبيح الدولة ما يحوزتها من أرض زراعية . وتعمل على تصفية كافة الشركات الزراعية بالأراضى المستصلحة وتمليك ما بحوزتها للأفراد.

ومن الممكن الأستفادة بقدرات وامكانيات الدولة فى هذا المجال فى تولى الدولة انشاء البنية الأساسية من شبكات طرق ، وري ، وصرف وغيرهـا من

---

(١) وزارة الزراعة - " ملامح استراتيجية وانجازات قطاع الزراعة فى الثمانينات " - مؤتمر استراتيجية الزراعة فى التسعينات - فبراير ١٩٩٢ - ص ١١.

خدمات ،وتسوية الأرض وتقسيمها وتحمل تلك التكاليف عن ثمن الأرض ، مع عدم المغالاه فى الأسعار.

وتملك الأرض للزراع عند تمام زراعتها، مع وضع الضوابط اللآزمة لحسن الأستغلال، وتشجيع قيام الجمعيات التعاونية الزراعية فى تلك المناطق وتسهيل حصولها على القروض .

جدول (٥) ـ المساحات القابلة للاستصلاح وفقا للمناطق ونوعية التربه (الف فدان)

المنطقة / نوع التربه	طينية ملحيه	طينية رمليه	رمليه جيرية	جملة
شرق الدلتا	٢٥٩ر٠٠	١٠٢	٤٥٢	٨٣١
وسط الدلتا	٢٥	١٨	٢٥	٦٨
غرب الدلتا	٤٣	٢١٤	١١٨	٣٧٥
مصر الوسطى	ـ	٧٩	٤٠	١١٩
مصر العليا	ـ	٤٩	١٠٩	١٥٨
جملة	٣٢٧	٤٦٢	٧٤٤	١٥٣٣

المصدر: معهد التخطيط القومى ـ " الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضى الزراعية الجديده " ـ نوفمبر ١٩٨٦ ـ قضايا التخطيط والتنمية (٣٦).
، وزارة الزراعة ـ " ملامح استراتيجية وانجازات قطاع الزراعة فى الثمانينات " .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (٦) - الموارد المائية المتاحة للاستصلاح

(مليار م٣)

السنه	الموارد	الاستخدامات	الفائض
١٩٨٦	٦١ر٣	٦٠ر٤	١ر٩
١٩٩٢	٦٩ر٨	٦٢ر١	٧ر٧
٢٠٠٠	٧٣ر٩	٦٤ر٦	٩ر٣

المصدر: معهد التخطيط القومى - " استراتيجية التنمية الزراعية فى الخطة الخمسية " - ١٩٨٦.

وبصفه عامه ، يجب أن تقوم الاستراتيجية فى هذا القطاع على أساس ربط عملية أستصلاح الأراضى بالأسكان واقامة مدن جديده ، ذات مرافق مكتملة.

كذلك تقوم الأستراتيجية على أساس أطلاق الحافز الفردى والملكية الخاصه، وذلك بتمليك الأراضى المستصلحة للشباب وتشجيع ادخال التكنولوجيا الزراعية وأنشاء التعاونيات الزراعية.

ومن ثم يتركز دور وزارة الزراعة فى هذا المجال فى أنشطة معينه لعل فى مقدمتها: -

١ - دراسة وتحديد نوعية الأراضى ذات الأولوية فى الاستصلاح .

٢ - القيام بدور نشط فى مجال الأرشاد الزراعى فى تلك المناطق الجديده نظراً لما يحتاجه الزراع من معلومات وأرشادات زراعية مستمره - ولهذا يجب إعداد المرشد الزراعى الكفئ وهذا غير متوفر فى كافة الأنشطة الزراعية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣ - تشجيع ادخال التكنولوجيا الزراعية سواء فى نظم الرى أو نظم الزراعة .

٤ - تشجيع انشاء التعاونيات الزراعية فى المناطق المستصلحة .

٥ - التخلص من كافة المعوقات ، وعدم أعاقة نشاط الاستصلاح والتمـــــلك للزراع الجدد.

٦ - العمل على ترشيد أساليب الرى وخاصه فى الأراضى الجديده، وبحيـــث لاتتعدى احتياجات الفدان لزراعة محصولين ٦٠٠٠ م^{٣} بحد أقصى، وعلى هذا الأساس فأن الفائض المتاح من الموارد المائية والبالغ نحـــو ٩ مليار م^{٣} يكفى لاستصلاح ٥ر١ مليون فدان على الأقل (جدول ٦)

ثالثا: الأستراتيجية الزراعية فى مجال اقامة زراعات تصديرية وتصنيع زراعـــى للتصدير

ليس هناك أستراتيجية للصادرات الزراعية ، ومن ثم فأنه من الضـــرورى وجود مثل تلك الاستراتيجية متضمنة أهداف التصدير، ثم يخطط الأنتاج بما يحـقق تلك الأهداف والوسائل اللازمة لذلك .

كما يجب التأكيد على مشروعات الأنتاج للتصدير، مع أعادة النظـــر فى دور السلع الزراعية التقليدية وتدعيم حصتها فى الصادرات . كذلك تطويـــــر الصادرات غير التقليدية وتطويرها فى الأراضى الجديده ، وإعداد البحوث التسويقية لوضع أولويات جغرافية للصادرات فى ضوء الأولويات السلعية .

ومن ثم يجب أن تعمل الاستراتيجية على :

١ - زيادة الانتاج من أهم المحاصيل التصديرية التقليدية وهى القطـــن طويل التيله، الأرز ، البصل، الفول السودانى ، الكتان الخام ، مـع العمل على المحافظة على أسواقها الخارجية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢ - كذلك تطوير الأنتاج والتصدير من المحاصيل التصديرية غير التقليدية وهى ، البرتقال ، اليوسفى ، الليمون الحامض ، التمور، الجوافه ، المانجو ، العنب ، البطيخ، البطاطس ، الطماطم، الخرشوف ، الفاصوليا، البسله، الزهور، والنباتات الطبيه .

مع العمل على تحسين نوعية المنتجات وهنا يأتى دور الأرشاد الزراعى .

٣ - تشجيع وتنمية دور القطاع الخاص فى ظل سياسة تحرير القطاع الزراعى، على أن توضع التشريعات والقوانين لمنع الأحتكار، وتنظيم السوق لصالح المنتج والمستهلك والمصدر، حيث يؤدى ذلك الى تحفيز الزراع والمصدرين وتحسين نوعية الصادرات .

٤ - امكانية مضاعفة الانتاج والصادرات من حاصلات البصل والثوم والكتان بمضاعفة المساحات المنزرعة بها دون تأثير ملموس على المساحات المنزرعة بغيرها من الحاصلات الشتوية ، خاصة ان البصل والثوم من الحاصلات التى ينجح تحميل زراعتها على غيرها من المحاصيل الأخرى ، وهو ما يمكن ان يكون اتجاه من اتجاهات سياسة الانتاج الزراعى فى المستقبل بهدف تنمية الصادرات .

٥ - الأهتمام بمحصول القطن في الأنتاج والتصدير .

حيث يعد محصول القطن هو المحصول النقدى والتصديرى الزراعى الأول . فقد تعرض الأنتاج الى الانخفاض لأسباب منها ما هو راجع لتناقص المساحة أو تناقص الانتاجية الفدانية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كذلك تراجعت صادرات مصر من الأقطان الطويلة الممتازه فى نفس الوقت الذى يزداد فيه الطلب العالمى على الأقطان.

حيث تناقصت المساحة المزروعة من ٦ر١ مليون فدان قطن عام ١٩٧١ الى نحو ٠٠ر١ مليون فدان عام ١٩٨٩. كما تناقصت الانتاجية من نحو٤٨ره قنطار عام ١٩٧٠ الى نحو ٠٠ره قنطار عام ١٩٨٩ ، وبالتالى انخفض الأنتاج الى نحو ٥٦٪ مما كان عليه عام ١٩٧٠.

جدول (٧) ـ المساحة والانتاجية والأنتاج والصادرات من القطن

السنه	المساحة ألف فدان	الانتاجية قنطار	الانتاج ألف قنطار (زهر)	الصادرات ألف طن (قطن خام)
١٩٧٠	١٦٢٧	٤٨ر٥	٨٩١٤	٢٨٥
١٩٧٥	١٣٤٦	٩٨ر٤	٦٧٠٢	١٨٥
١٩٨٠	١٢٤٥	١٨ر٧	٨٩٤١	١٦٤
١٩٨٥	١٠٨١	٧٩ر٦	٧٣٤٥	١٤٣
١٩٨٩	١٠٠٦	٠٣ر٥	٥٠٥٨	٥٧
١٩٩٠				٣٨

المصدر : وزارة الزراعة ـ الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن ثم انخفضت الصادرات من القطن الخام انخفاضاً شديداً من نحو ٢٨٥ ألف طن الى نحو ٣٨ ألف طن خلال نفس السنوات . كما يتضح من جدول (٧) .

ومن ثم فأنه من المقترح بالنسبة للقطن فى الاستراتيجية الزراعية الآتى

أ - الاحتفاظ بمساحة نحو مليون فدان قطن سنوياً .

ب - يزرع نحو ٧٥٠ ألف فدان بالاصناف الطويلة الممتازه والطويلة الوسط .

جـ - يزرع نحو ٢٥٠ ألف فدان بالأقطان القصيره الامريكية مبكره النضج وفيرة المحصول .

د - الأرتفاع بمستوى انتاجية الفدان - كما كان فى الثمانينيات - الى نحو ٧ - ٨ قنطار .

ذلك يؤدى الى وقف وارداتنا من الأقطان القصيره ، كما يؤدى الى زيادة الصادرات من القطن الى الوضع الذى كان عليه فى السبعينيات (٢٨٠ ألف طن)، بالاضافة الى المصنوعات القطنية الاخرى . كما أن زراعة الاقطان قصيره التيله يؤدى الى وفر فى مساحة القطن يوجه الى الحاصلات الاخرى وفى مقدمتها القمح .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعاً: تحرير قطاع الزراعة - وتعديل أدوار ومهام كافة المؤسسات والهيئات الزراعية بما يلائم حرية القطاع

ومن ضمن ما يعنى ذلك تحرير القرار الاقتصادى فى القطاع الزراعى ، وتحرير نمط الانتاج بما يعنى عدم التدخل فى التركيب المحصولى وتصبح قوى السوق هى الموجه الأساسى للأنتاج .

ومن ثم تتحدد أسعار السلع الزراعية فى السوق الحر، ويتوقف تدخل الدولة فى تحديد الأسعار، واحتكارها لشراء المحاصيل الرئيسية كالقطن وقصب السكر . وذلك مع توقف أساليب التسويق الزراعية الحكومية وشبه الحكومية .

وتجدر الاشاره الى أن حرية السوق والأسعار، سواء اسعار المنتج أو المستهلك ، سيؤدى ذلك فى المدى القصير الى عدة اختلالات تأخذ مداها الى أن تتوازن السوق وبعد ذلك تصبح الأسعار وهى أسعار التوازن .

كما أن تحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعى، يعنى أن يتولى الزراع الحصول على الاستثمارات والمدخلات الزراعية دون تدخل من الدولة لأمداد القطاع الزراعى بالتمويل ومن ثم يصبح إقراض القطاع الزراعى بسعر الفائده فى السوق ، كما تترك حرية الاتجار فى مستلزمات الأنتاج.

وبالنسبة لقطاع التعاون الزراعى سيتعاظم دوره فى المرحلة المقبلة، ويستلزم ذلك تغيير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديده لتلك المرحلة . حيث يلزم قانونا جديداً موحداً للتعاون ، يعطى الحرية لقطاع التعاون بما يؤدى الى تحقيق أهداف الزراع ، واطلاق حرية جمعياتهم بما يخدم مصالحهم كمنتجين وكمستهلكين ويحقق أهداف المجتمع أيضاً .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبالتالى يستطيع التعاون ان يقوم بالدور الرئيسي فى تخطيط الانتاج الزراعى ، وتوفير التمويل للزراع، وتسويق الأنتاج وغير ذلك من الأنشطة التى سينفرد بها القطاع الخاص اذا لم يؤديها معه القطاع التعاونى لصالح الزراع .

وبالنسبة لدور المؤسسات والمنظمات الزراعية الحكومية ، ففى ظل سياسة التحرير الاقتصادى سينحصر هذا الدور فى الآتى :

أ - أنشطة البحوث والدراسات ، المتعلقة بالتنمية الزراعية الرأسية والأفقية، وتطوير أساليب الزراعة. فالمجال مازال متسعاً أمام البحوث الزراعية لزيادة الانتاجية وزيادة الرقعة المزروعة وحل العديد من المشاكل الزراعية.

ب - الأرشاد الزراعى ، فهو الوسيلة الفعالة والرئيسية لنقل كل ما هو جديد - ونتائج البحوث الزراعية بصوره مبسطه للزراع للوصول الى اعلى انتاجية بأحدث الوسائل التكنولوجية. وحتى يؤدى الارشاد الزراعى دوره فى المرحلة المقبلة فيجب إعداد المرشد الزراعى الكفؤ - وذلك غير متاح حالياً - ،كما يجب توفير الامكانيات المادية لجهاز الارشاد.

جـ - حل المشكلات الفنية المتعلقة بالأنتاج ،

وسيزداد دور المؤسسات الزراعية - وزارة الزراعة ومراكز البحوث بها - بالنسبة للتعرف على مشكلات الانتاج ودراستها وايجاد الحلول العلمية لها، سواء مايتعلق بالمحاصيل أو التربة أو المياه .

د - إكثار البذور ، للحصول على التقاوى المنتقاه وطرحها للزراع للحفاظ على نوعية السلالات وعدم تدهور الصفات الوراثية ، مع العمل على نشر النوعيات والسلالات الجديده الأكثر كفاءه والأعلى أنتاجية . وهذا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدور من أهم واجبات المؤسسات الزراعية فى المرحلة الجديدة، وتلك المؤسسات هى المؤهله للقيام به عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة بأستخدام الاساليب التكنولوجية المتطوره كالهندسة الوراثية وغيرها ، للحصول على سلالات ذات انتاجية كبيره خاصه فى محاصيل مثل القمح والارز والذره .

هـ - مراقبة مدخلات القطاع الرزاعى ، فى ضوء تحرير قطاع الزراعة وحرية التعامل فى مستلزمات الأنتاج ، ودخول القطاع الخاص هذا النشاط ، فلابد من رقابه معينه على نوعية وكفاءه تلك المستلزمات . وأول تلك المستلزمات التى يلزم رقابتها هى المبيدات ، حيث تعد المبيدات أنواع من السموم التى يلزم التأكد من نوعياتها والسماح بأستخدامها ، ومن ثم وجب على المؤسسات الزراعية الحكومية ان تراقب تلك النوعيات ولاتسمح بأستيراد أو تداول النوعيات المحظور استخدامها .

كذلك بالنسبة للبذور ، والاسمده ، حيث يلزم مراقبة الواردات منهما ، وصلاحيتهما ، والجهات التى تقوم بالأنتاج .

وهناك جانب اساسي من جوانب الرقابة لايأخذ حقه من الأهتمام الكافي من الجهات الحكومية التي يعد هذا الدور من أهم ادوارها ، الا وهو رقابة الحد من تلوث السلع الزراعية الغذائية . ذلك - بالاضافة الي رقابة المدخلات الزراعية - يتأتي برقابة الأنتاج الزراعي وخلوه من التلوث وملائمته للأستهلاك . وهذا الدور يتحقق عن طريق مراقبة الأنتاج ، وتحليل عيناته علي مستوي الحقل وفي الأسواق ، والآلزام بتنفيذ القوانين المنظمة لذلك . وفي هذا حماية ضرورية وواجبه لجمهور المستهلكين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية ، كالتشريعات التي تنظم زراعات معينه في مناطق معينه ، وتشريعات الري والصرف ، ومقاومة الآفات والتشريعات المتعلقة بالثروة الحيوانية - وما الي ذلك من تشريعات وقوانين تهدف الي حماية الأنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني . حيث يصبح من الضروري أن تقوم الجهات الحكومية ذات الشأن وزارة الزراعة وادارتها المختلفة - بمراقبة الألتزام وتنفيذ تلك القوانين.

خامساً:- تحويل القطاع الزراعي الي قطاع زراعي صناعي عن طريق التوسع في نشر الصناعات الصغيرة

يعاني الاقتصاد القومي من مشكلة البطالة، حيث تتزايد اعداد الخرجين والباحثين عن فرص عمل ، وقد تضاربت التقديرات حول حجم البطالة في المجتمع - ولكن مهما كان التقدير فأن هناك مشكلة ملحة، ولابد من توفير اكبر قدر ممكن من فرص العمل امام تزايد اعداد الخرجين والشباب في سن العمل. كذلك فأن سياسة التحرير الأقتصادي وسياده المنافسة وقوي السوق ستؤدي بلاشك الي تخلى الدولة عن سياسة توظيف الخرجين مما يؤدي الي زيادة البطالة.

وعلي المجتمع أن يبذل الجهد لتوفير فرص العمل في غير المجالات المعتادة - القطاع الحكومي والقطاع العام - ، كما تفرض ندرة الموارد الأستثمارية اختيار أقل فرص العمل تكلفة وذلك من خلال أساليب تكنولوجية مناسبة لاتخل بنوعية وكفاءة الأنتاج.

لذلك فأن تطوير القطاع الزراعي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة والقائمة عل أسس تعاونيه من الممكن أن يتيح مجالات واسعة للعمل وبتكلفة منخفضة لفرص العمل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن الممكن أن تتضمن الأنشطة الحرفية في القطاع الزراعي بالأضافة الي مشاريع الأنشطة الزراعية ، مشاريع صناعية حرفية، وهناك عديد من الدراسات في هذا المجال والتي حددت استثمارات تلك المشاريع بما يتراوح بين ٧ آ لاف ، ٥٠ الف جنيه في عدد من المشروعات الزراعية والصناعية ، ومن هذه المشاريع:-

مشاريع انتاج صلصة الطماطم، تربية الأسماك في أقفاص ، منتجات الألبان ، تربية نحل العسل ، أنتاج عيش الغراب ، الصوب البلاستيكية ، تربية الدواجن ، أنتاج الأرانب .

ومن المشاريع الصناعية الحرفية الممكن اقامتها في القطاع الزراعي ، مشاريع غزل الصوف ، أنتاج قماش الفرساليا ، أنتاج احذية، ورش ميكانيكا ورش نجاره، أنتاج تريكو ، وغيرها .

وبصفه عامه ، هذه المشاريع الزراعية تؤدي الى زيادة القيمة المضافة للأنتاج الزراعي ، وزيادة أنتاج البروتين الحيواني ، واستمرارية عرض السلع وبالتالي مستوي سعري شبه ثابت مما يفيد المستهلك والمنتج.

أما المشاريع الصناعية فتؤدي الي زيادة العرض وخفض الواردات ، ومن الممكن أن تنتج كل محافظة إحتياجاتها من مثل المشاريع السابقه. وبذلك تزداد فرص العمل.

وحاليا يقوم الصندوق الأجتماعي بهذا الدور لخلق فرص العمل في القطاعات الأقتصادية المختلفة. وبالطبع لابد أن يكون القطاع الزراعي في المقدمه لذلك لضخامة القوي العاملة المتاحه به وأنتشار البطاله بين أفرادها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner